جاء بعده فرض آخر على ما ذكره ابو حنيفة رضي الله عنه وهذا تاويل مروي
عن ابن عباس رضي الله عنه وهذا لا يتصور الا في عصر النبي عليه السلام فان
الصحابة كانوا مؤمنة بكل فرض جاء وحاصله انه يزيد بزيادة ما يجب به
الايمان قال وجئنا وهو ان الايمان عبارة عن التصديق بما ذكرنا من
الدليل فانه لا يقبل الزيادة ولا النقصان اقول اجتمع اصحابنا على ان الايمان
لا يزيد ولا ينقص بناء على انه التصديق وهو لا يزيد ولا ينقص لما ذكرنا
من الدليل اي فيما تقدم انه التصديق لقوله تعالى وما انت بمؤمن لنا اي
بمصدق وغيره ذلك والمراد من التصديق التصديق القلبي الذي يبلغ الجزم
فيما جاء به الرسول وهذا لا يتصور فيه الزيادة ولا النقصان حتى ان من
حمل لا التصديق قولا او بالطاعات او بغيرها فتصديقه باق لا يتغير
قال بعض المحققين لا نسلم ان حقيقة التصديق لا تقبل الزيادة والنقصان
بل تتفاوت قوة وضعفا للقطع بان تصديق احاد الملة ليس كتصديق
النبي عليه السلام ولهذا قال ابراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي
اذ الاعتماد بالجلي البديهي كقولنا الشيء موجود اقوى مما لا عتماد بما
دونه كقولنا الكل اعظم من الجزء والاعتماد بالجلي النظري كوجود الصانع
اقوى مما دونه مثل كونه مرئيا هذا ما ذكره صاحب الصحائف وفيه نظر لان
كونه قابلا للشدة والضعف لا يستلزم ذلك زيادة ولا نقصانا وقال الامدي
في ابكار الافكار التصديق الثابت بالبرهان لا يقبل الزيادة والنقصان واما
التصديق الجازم المطابق للواقع كيفما كان فانه يقبل الزيادة والنقصان
لان المعلوم من تراجح في التقليد تفاوت تفاوتا لا يقبل التشكيك والا لم يمنعه
اقامة البرهان على خلافه ومنهم من هو سريع الرجوع بادنى دلالة
وهو فيه نظر لان التقليد ليس من التصديق اذ التصديق الاعتقاد الجازم
المطابق للواقع وفيني بالجازم الذي لا يقبل التشكيك بتشكيك مشكك ولا
جهلا اوظنا او تقليدا ولئن سلمنا ان التقليد تصديق فالتفاوت فيه للقوة
والضعف لا للزيادة والنقصان قال واما قوله تعالى ليزدادوا ايمانا قلنا

ذلك في حق الصحابة رضي الله عنهم اجمعين لان القرآن كان ينزل في كل وقت
فيومنون به فيكون تصديقهم للثاني زيادة على الاول اما في حقنا فلا لانه
انقطع الوحي واما قوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
قلنا ذلك هيئة المؤمنين والموصوف في الطاعة متفاوت اما في الايمان فلا
واما قوله تعالى زادتهم ايمانا فالمراد به اليقين لا نفس الايمان واما حديث ابي بكر
قلنا ذلك ترجيح في الثواب لا زيادة في الايمان وقد قال عليه السلام الدال على
الخير كفاعله واما قوله عليه السلام يخرج من النار من كان في قلبه مثل شعيرة من
ايمان ويروى مثل ذرة من ايمان قلنا في بعض الروايات يخرج من النار من
كان في قلبه الايمان فيجب حمله على هذا عملا بما ذكرنا من الدلائل اقول واما قوله
اي واما الجواب عما استدل به الشافعي على الزيادة في الايمان من الآيات الدالة
على الزيادة بصيغتها وعلى النقصان بمفهومها ومن الاحاديث فالاول ان المراد
من قوله تعالى ليزدادوا ايمانا تجدد تصديق الصحابة بما ينزل من القرآن مرة بعد اخرى
وهلم جرا فانه قضايا التصديق بكل ما جاء به النبي عليه السلام واحد لانقطاع
الوحي وهو واجب اجمالا فيما علم اجمالا لا تفصيلا ولا خلاف في ان التفصيلي
ازيد بل الكل اعظم من الجزء والاعتماد بالجلي النظري كوجود الصانع
اقوى مما دونه مثل كونه مرئيا هذا ما ذكره صاحب الصحائف وفيه نظر لان
كونه قابلا للشدة والضعف لا يستلزم ذلك زيادة ولا نقصانا وقال الامدي
في ابكار الافكار التصديق الثابت بالبرهان لا يقبل الزيادة والنقصان واما
التصديق الجازم المطابق للواقع كيفما كان فانه يقبل الزيادة والنقصان
لان المعلوم من تراجح في التقليد تفاوت تفاوتا لا يقبل التشكيك والا لم يمنعه
اقامة البرهان على خلافه ومنهم من هو سريع الرجوع بادنى دلالة
وهو فيه نظر لان التقليد ليس من التصديق اذ التصديق الاعتقاد الجازم
المطابق للواقع وفيني بالجازم الذي لا يقبل التشكيك بتشكيك مشكك ولا
جهلا اوظنا او تقليدا ولئن سلمنا ان التقليد تصديق فالتفاوت فيه للقوة
والضعف لا للزيادة والنقصان قال واما قوله تعالى ليزدادوا ايمانا قلنا
ذلك في حق الصحابة رضي الله عنهم اجمعين لان القرآن كان ينزل في كل وقت
فيومنون به فيكون تصديقهم للثاني زيادة على الاول اما في حقنا فلا لانه
انقطع الوحي واما قوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
قلنا ذلك هيئة المؤمنين والموصوف في الطاعة متفاوت اما في الايمان فلا
واما قوله تعالى زادتهم ايمانا فالمراد به اليقين لا نفس الايمان واما حديث ابي بكر
قلنا ذلك ترجيح في الثواب لا زيادة في الايمان وقد قال عليه السلام الدال على
الخير كفاعله واما قوله عليه السلام يخرج من النار من كان في قلبه مثل شعيرة من
ايمان ويروى مثل ذرة من ايمان قلنا في بعض الروايات يخرج من النار من
كان في قلبه الايمان فيجب حمله على هذا عملا بما ذكرنا من الدلائل اقول واما قوله
اي واما الجواب عما استدل به الشافعي على الزيادة في الايمان من الآيات الدالة
على الزيادة بصيغتها وعلى النقصان بمفهومها ومن الاحاديث فالاول ان المراد
من قوله تعالى ليزدادوا ايمانا تجدد تصديق الصحابة بما ينزل من القرآن مرة بعد اخرى
وهلم جرا فانه قضايا التصديق بكل ما جاء به النبي عليه السلام واحد لانقطاع
الوحي وهو واجب اجمالا فيما علم اجمالا لا تفصيلا ولا خلاف في ان التفصيلي
ازيد بل الكل اعظم من الجزء والاعتماد بالجلي النظري كوجود الصانع
اقوى مما دونه مثل كونه مرئيا هذا ما ذكره صاحب الصحائف وفيه نظر لان
كونه قابلا للشدة والضعف لا يستلزم ذلك زيادة ولا نقصانا وقال الامدي
في ابكار الافكار التصديق الثابت بالبرهان لا يقبل الزيادة والنقصان واما
التصديق الجازم المطابق للواقع كيفما كان فانه يقبل الزيادة والنقصان
لان المعلوم من تراجح في التقليد تفاوت تفاوتا لا يقبل التشكيك والا لم يمنعه
اقامة البرهان على خلافه ومنهم من هو سريع الرجوع بادنى دلالة
وهو فيه نظر لان التقليد ليس من التصديق اذ التصديق الاعتقاد الجازم
المطابق للواقع وفيني بالجازم الذي لا يقبل التشكيك بتشكيك مشكك ولا
جهلا اوظنا او تقليدا ولئن سلمنا ان التقليد تصديق فالتفاوت فيه للقوة
والضعف لا للزيادة والنقصان قال واما قوله تعالى ليزدادوا ايمانا قلنا
ذلك في حق الصحابة رضي الله عنهم اجمعين لان القرآن كان ينزل في كل وقت
فيومنون به فيكون تصديقهم للثاني زيادة على الاول اما في حقنا فلا لانه
انقطع الوحي واما قوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
قلنا ذلك هيئة المؤمنين والموصوف في الطاعة متفاوت اما في الايمان فلا
واما قوله تعالى زادتهم ايمانا فالمراد به اليقين لا نفس الايمان واما حديث ابي بكر
قلنا ذلك ترجيح في الثواب لا زيادة في الايمان وقد قال عليه السلام الدال على
الخير كفاعله واما قوله عليه السلام يخرج من النار من كان في قلبه مثل شعيرة من
ايمان ويروى مثل ذرة من ايمان قلنا في بعض الروايات يخرج من النار من
كان في قلبه الايمان فيجب حمله على هذا عملا بما ذكرنا من الدلائل اقول واما قوله
اي واما الجواب عما استدل به الشافعي على الزيادة في الايمان من الآيات الدالة
على الزيادة بصيغتها وعلى النقصان بمفهومها ومن الاحاديث فالاول ان المراد
من قوله تعالى ليزدادوا ايمانا تجدد تصديق الصحابة بما ينزل من القرآن مرة بعد اخرى
وهلم جرا فانه قضايا التصديق بكل ما جاء به النبي عليه السلام واحد لانقطاع
الوحي وهو واجب اجمالا فيما علم اجمالا لا تفصيلا ولا خلاف في ان التفصيلي
ازيد بل الكل اعظم من الجزء والاعتماد بالجلي النظري كوجود الصانع
اقوى مما دونه مثل كونه مرئيا هذا ما ذكره صاحب الصحائف وفيه نظر لان
كونه قابلا للشدة والضعف لا يستلزم ذلك زيادة ولا نقصانا وقال الامدي
في ابكار الافكار التصديق الثابت بالبرهان لا يقبل الزيادة والنقصان واما
التصديق الجازم المطابق للواقع كيفما كان فانه يقبل الزيادة والنقصان
لان المعلوم من تراجح في التقليد تفاوت تفاوتا لا يقبل التشكيك والا لم يمنعه
اقامة البرهان على خلافه ومنهم من هو سريع الرجوع بادنى دلالة
وهو فيه نظر لان التقليد ليس من التصديق اذ التصديق الاعتقاد الجازم
المطابق للواقع وفيني بالجازم الذي لا يقبل التشكيك بتشكيك مشكك ولا
جهلا اوظنا او تقليدا ولئن سلمنا ان التقليد تصديق فالتفاوت فيه للقوة
والضعف لا للزيادة والنقصان قال واما قوله تعالى ليزدادوا ايمانا قلنا
فصل قالت الخوارج من ارتكب

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)